البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الخامس

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

دمشق – الجمهورية العربية السورية 7 – 8 تموز/ يوليو 1992

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الخامس للحوار البرلماني

العربي – الافريقي

دمشق – الجمهورية العربية السورية 7 – 8 تموز/ يوليو 1992

بدعوة كريمة من مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، انعقد في دمشق يومي 7 و8 محرم 1413 الموافق 7 و8 يوليو – تموز 1992، المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي – الإفريقي. شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن البرلمانات العربية والإفريقية الآتية:

كوت ديفوار – جيبوتي – مصر – العراق – الأردن – الكويت – لبنان – الجماهيرية الليبية – ليبيريا – المغرب – فلسطين – السنغال – السودان – سوريا – توغو – تونس. كما حضر المؤتمر بصفة ملاحظ وفد يمثل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

وقد تلقى المؤتمر رسائل تحية واعتذار وتأييد من برلمانات الدول الآتية: الجزائر – اليمن – الكاميرون – الرأس الأخضر – زائير.

انعقدت الجلسة الافتتاحية برئاسة الأستاذ عبد القادر قدورة، رئيس مجلس الشعب السوري، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس المؤتمر، حيث ألقى كلمة أكد فيها أهمية الحوار وضرورة قيامه على أسس من الصراحة والنية الصادقة والإرادة الحقيقية حتى يصبح حواراً فعالاً قادراً على إصدار توصيات عملية يمكن للحكومات العربية والإفريقية اتخاذها دليلاً في مجالي التعاون والتضامن بغية الوصول إلى تحقيق المصالح المشتركة للعرب وإفريقيا.

كما أعطى الرئيس عبد القادر قدورة صورة واضحة عن الوضع الدولي الراهن والتحديات التي يثيرها أمام العالم الثالث عامة، وبالخصوص أمام العرب وإفريقيا، لاسيما بعد أن أصبح الوضع الراهن يتسم بهيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية، مما يجعله عهد انسياق وليس عهد وفاق، الشيء الذي يحتّم علينا إعداد العدة للدفاع عن مصالحنا بالمواجهة على أرضية الحوار والإقناع والتغيير منوّهاً بدور التعاون والتضامن في مواجهة المشاكل وحلّها.

كما ألقيت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمة رئيس اتحاد البرلمانات الأفريقية، ألقاها بالنيابة عنه السيد جيلبيرت بلو – ليني، نائب رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، حيث أشاد فيها باستضافة مدينة دمشق للمؤتمر، ونوّه بالجهود التي بذلت لإنجاحه مشيراً إلى أهمية الحوار في إعطاء التعاون العربي – الإفريقي معناه

الكامل. كما أعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر مجمل أهدافه بإيجاد الحلول الكفيلة بمواجهة المشاكل المشتركة لإفريقيا والعرب.

وفي بداية جلسة العمل الأولى تم انتخاب ممثل كوت ديفوار عن إفريقيا نائباً للرئيس. وبعد ذلك تلا السيد عليون سامب، عضو الجمعية الوطنية السنغالية ومقرر لجنة المتابعة، تقرير لجنة المتابعة حيث أعطى ملخصاً عن أعمال الدورات السابقة للجنة والنتائج التي توصلت إليها مقترحاً إجراء تعديلات على جدول أعمال المؤتمر صادق عليها الحاضرون بالإجماع. وبذلك ضم جدول الأعمال النهائي للمؤتمر البنود التالية:

1 – انتخاب مكتب المؤتمر.

2 – إقرار جدول الاعمال.

3 – تقرير لجنة المتابعة.

4 – التعاون العربي – الإفريقي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ودعم الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

5 – العمال الأفارقة والعرب المهاجرون: المشاكل والآفاق.

6 – دور البرلمانيين العرب والأفارقة في تعزيز التعاون العربي – الإفريقي في حقلي البيئة والتنمية.

7 – تسوية المشكلة القائمة بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية سلمياً عن طريق المفاوضات وبدون تصعيد جديد.

8 – نداء لنجدة الأطفال الصوماليين.

9 – تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر القادم.

وبعد أن أقر المؤتمر تقرير لجنة المتابعة، وافق على تكوين لجنة المتابعة للفترة الفاصلة بين المؤتمرين الخامس والسادس للحوار على الشكل التالي:

عن الجانب الإفريقي:

- السنغال
- توغو
- كوت ديفوار

عن الجانب العربي:

- الاردن
- تونس
- سوريا

استمع المؤتمر إلى كلمات السادة رؤساء الوفود المشاركة حيث عبّر كل منهم عن مواقفه من النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

فبالنسبة لفلسطين وقضية الشرق الأوسط:

يرى المشاركون في المؤتمر أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط بحيث لا يمكن للسلام والأمن أن يعمّا المنطقة إلّا بعد حل القضية الفلسطينية وذلك بتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على ترابه الوطني بقيادة ممثله الوحيد والشرعي منظمة التحرير الفلسطينية.

ويدعو المؤتمر إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني البطولي وانتفاضته الباسلة مادياً ومعنوياً، ويدين الممارسات الإرهابية لقوات الاحتلال، ويهيب بالمجتمع الدولي العمل على وقف هذه الممارسات وكل أساليب الاضطهاد والإبعاد والتقتيل والاعتقال كما يطالب بوقف الهجرة إلى الأراضي العربية المحتلة وإيقاف الاستيطان في الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان كشرط أساسي لدعم مسيرة السلام وتنشيطها.

يحيي المؤتمر بإعجاب كفاح الشعب العربي السوري في مرتفعات الجولان المحتلة ويدعمه في تصديه للعدوان وفي رفضه للاحتلال. ويعلن أن الجولان أرض سورية يجب إرجاعها إلى السيادة السورية وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي الرافضة لضمها، كما يعتبر القرار الإسرائيلي بضمها لاغياً وباطلاً وغير شرعي.

ويؤكد المؤتمر دعمه للجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، والتي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين رقم 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن والتي تتضمن انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف وجنوب لبنان والجولان السوري المحتل، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

كما يؤكد المشاركون في المؤتمر ضرورة إزالة بؤر الخلاف والتوتر في المنطقتين العربية والإفريقية، وحل جميع القضايا المتنازع عليها بالوسائل السلمية.

وفيما يتعلق بلبنان:

يدين البرلمانيون العرب والأفارقة الاعتداءات الإسرائيلية الهمجية المتكررة على جنوب لبنان ويطالبون المجتمع الدولي بالعمل على تطبيق القرار رقم 425 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية دون قيد أو شرط من جنوب لبنان حتى تتمكن السلطة الشرعية من بسط نفوذها على كامل التراب الوطني اللبناني. كما يبارك المشاركون في المؤتمر الخطوات التي تمت منذ اتفاق الطائف لإعادة الأمن والسلام إلى ربوع لبنان حتى يستعيد دوره الحضاري الذي ما فتىء يلعبه على مدى التاريخ، ويباركون الدور الرائد

الأخوي للشقيقة سوريا في وقف الاقتتال وإطفاء نار الفتنة فيه وإعادة اللحمة إلى اللبنانيين والحفاظ على وحدة وعروبة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، ويشيدون بمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين.

وعلى صعيد آخر يدعو المؤتمر إلى توثيق وتمتين العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط الدول الإفريقية والجاليات العربية بشكل عام والجاليات اللبنانية بشكل خاص، والمقيمة في هذه الدول المضيفة، ومجابهة جميع المحاولات المغرضة التي قد تعكر صفو هذه العلاقات بين العرب والأفارقة.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا:

يعرب المؤتمر عن قلقه لاستمرار الفوارق الاجتماعية، خاصة إنكار الحقوق الأساسية لأغلبية سكان جنوب أفريقيا. ويأسف لكون المبدأ الرامي إلى منح "صوت لكل إنسان" ما يزال غير مطبق في هذه المنطقة.

وعليه، فإن البرلمانيين العرب والأفارقة يطالبون حكوماتهم ومعها المجتمع الدولي:

- باتخاذ سياسة حازمة تجاه أفريقيا الجنوبية.
- بالإبقاء على العقوبات الاقتصادية لإجبار النظام القائم في جنوب أفريقيا على المضي في طريق الإصلاحات السياسية التي من شأنها السماح لكل مواطن بالمساهمة للوصول إلى إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري.
- تقديم الدعم الشامل لحركات التحرير الوطني التي تمثل التطلعات المشروعة لأغلبية شعب جنوب أفريقيا.
- باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد للحالة الراهنة في جنوب أفريقيا.
- بالالتزام حرفياً بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الثامن والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية حول الوضع السائد في جنوب أفريقيا.

ويطالب المشاركون أخيراً، بعقد دورة خاصة تكرس لجنوب أفريقيا، تعقد بتنظيم مشترك بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الأفريقية.

وفيما يتعلق بهجرة العمال الأفارقة والعرب في العالم:

أشار المندوبون إلى أن الهجرة ظاهرة موجودة في كل مكان وزمان، وتتطور بشكل خاص بمناسبة بعض الاضطرابات مثل الحروب والصراعات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. فهي تعود إلى عوامل طرد تخص دولة الأصل وعوامل جذب تخص دولة المهجر. وأياً كان الأمر، فإن الهدف النهائي من الانتقال إلى بلد آخر يتمثل عموماً في البحث عن عمل، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تحقق الاستقرار والرفاهية للعامل المهاجر. ولكن لسوء الحظ، يصطدم العامل المهاجر بمشاكل مختلفة، حتى بعد حصوله على عمل، وغالباً ما يعيش في ظل ظروف في غاية من الصعوبة.

لقد لفت المشاركون الانتباه إلى أن الهجرة لا تتم في إطار منظم أو معد سلفاً. ونظراً لأن العمال المهاجرين هم، بشكل عام، الأفضل تدريباً والأكثر إقداماً، فإن بلادهم الأصلية تعاني من عجز كبير في الأيدي العاملة المؤهلة، وهو عجز ذو آثار ضارة على إنجازاتها الاقتصادية.

أما في الدول المستقبلة، فإن الهجرة تؤدي إلى زيادة عرض الأيدي العاملة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقليل المزايا التي يتمتع بها العمال الوطنيون نتيجة لذلك.

كما لاحظ المشاركون أن الهجرة أحياناً لا تفي باحتياجات الاقتصاد في الدول المستقبلة، وأن من شأن هذه الأوضاع أن تخلق صعوبات بالنسبة للعمال المهاجرين الذين ينظر إليهم باعتبارهم مسؤولين عن المتاعب والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في الدول المستقبلة. فالبطالة وانعدام الأمن... الخ تنسب في أغلب الأحوال إلى هؤلاء المهاجرين. ومن هنا كانت المصاعب التي تواجه إدماجهم بالمجتمع في بلدان المهجر.

إن العامل المهاجر، سواء كان في وضع قانوني أو غير قانوني يواجه مشاكل مختلفة ذات آثار ضارة عليه وعلى أسرته. ولمواجهة هذه المشاكل، يجب على حكومات الدول المستقبلة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان:

- ممارسة حقوق العمال المهاجرين المنصوص عنها في الوثائق الدولية.
- تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين والوطنيين، وخاصة في مجالات التوظيف والحصول على العمل والأجور والضمان الاجتماعي، والنقابات والرعاية الصحية والتعليم والإسكان.. الخ.
- الالتزام بالمبادئ الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخاصة:

* الاتفاقية رقم 97/ 1949 بشأن العمال المهاجرين.
* الاتفاقية رقم 143/ 1975 بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)

- إضفاء الشكل الطبيعي على الحياة العائلية في حالة حدوث زواج مختلط.
- إعلام الرأي العام بالمساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون للتنمية والمبادلات الثقافية.
- إعلام العمال المهاجرين بالشروط الخاصة بالعمل والإقامة.

كذلك يجب على الدول التي يهاجر منها العمال وتلك التي يهاجرون إليها اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها القضاء على حركات الهجرة الخفية وعلى التشغيل غير القانوني للمهاجرين، وذلك من أجل منع وإزالة حالات التعسف والاستغلال في مجال التوظيف.

ومن جهة أخرى، يرى المؤتمر أن على الدول العربية والإفريقية انتهاج بعض السياسات واتخاذ بعض التدابير التي يكون من شأنها حل مشكلة الهجرة وانتقال الأيدي العاملة مثل:

- تطوير نظم التعليم لسهولة اكتساب المهارات والكفاءات.
- توفير فرص العمل بإقامة مشاريع اقتصادية تعتمد على المواد الأولية المحلية.
- ضمان استمرار الصلة بين العاملين في الخارج والوطن الأم.
- سن التشريعات واتخاذ الاجراءات التي تحول دون وقوع المهاجرين في براثن الاستغلال.
- تطبيق نظام التأمين الإجباري على العاملين بالخارج.
- ترشيد استخدام تحويلات العاملين بالخارج وتنظيم آثارها التنموية.
- وضع السياسات اللازمة لمواجهة مشاكل إعادة استيعاب العمالة العائدة من الخارج.
- تسهيل عودة العمال المهاجرين إلى بلادهم الأصلية.

وبالنسبة للبيئة والتنمية:

يدرك المشاركون أن مخزون الموارد الطبيعية والمياه العذبة والتي كانت حجر الأساس في نمو الاقتصاد العالمي هو مخزون محدود وغير متجدد. ولقد عانت الشعوب العربية والإفريقية من العواقب المترتبة على سياسات الدول الصناعية المتقدمة التي لم تساعد جهود التنمية في بلداننا العربية والإفريقية ولم تهتم بحماية البيئة لدينا، الأمر الذي أدّى إلى استنزاف مخزون الموارد الطبيعية والإضرار بالتوازن البيئي لدينا.

كما يدركون أن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في الثلاثين عاماً الماضية – إذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني – هي معدلات متواضعة جداً، وأن العلاقات الاقتصادية الدولية قد تطورت لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة وعلى حساب البلدان النامية.

كذلك تأخذ ظاهرة الديون الخارجية في الكثير من بلداننا أبعاداً خطيرة بعد أن عجزت مختلف الحلول التقليدية المقدمة عن إيجاد حل عادل لهذه المشكلة. وأن الحل المنطقي والطبيعي لهذه المشكلة يكمن في إلغاء جميع الديون الخارجية التي قدمت لتمويل مشروعات مشكوك في فعاليتها الاقتصادية، أو التي كانت ثمرة للإغراءات أو الفساد أو التحريض الذي مارسته بعض المصارف في الدول الغربية الدائنة – للاستدانة منها. كما يكمن هذا الحل، ثانياً، في مساعدة البلدان النامية من أجل تحقيق معدلات نمو عالية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها.

ومن جهة أخرى، يدرك المؤتمر أن الهواء قد تلوث نتيجة لإقامة الصناعات الملوثة للجو، وازدياد الغبار نتيجة للتوسع العمراني والنمو السكاني، واستخدام السيارات والآلات ... الخ، وأن التربة قد تلوّثت نتيجة

استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات، وقطع الأشجار، وزحف الصحراء، والتوسع العمراني والصناعي والخدمي. كما تلوث البحر نتيجة التفجيرات الحربية والذرية وإلقاء النفايات السامة به.

كما يدرك أن مشاكل البيئة قد أخذت في السنوات الأخيرة أبعاداً بيئية جديدة أضفت عليها طابع الشمولية الذي أبرزه بقوة مؤتمر (قمة الأرض) الذي عقد مؤخراً في ريو دي جانيرو بالبرازيل، والذي عالج – بين أمور أخرى – مشاكل ارتفاع درجة حرارة الأرض وثقب الأوزون.

ولمواجهة هذه المشاكل البيئية، يدعو المؤتمر الحكومات الإفريقية والعربية إلى وضع السياسات الكفيلة بمكافحة التلوث في كافة صوره وأشكاله، وأحكام التخطيط العمراني وضبط الزيادة السكانية ومكافحة التصحر وحسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة على نظافة المياه.

كذلك يؤيد المؤتمر ما جاء في الإعلان الصادر عن المؤتمر 87 للاتحاد البرلماني الدولي (ياوندي، 3 – 11/ أبريل – نيسان 1992) بخصوص البيئة والتنمية بشكل عام، والمبادئ الآتية بشكل خاص:

1 – الاعتماد المتبادل بين الأجيال الحالية وأجيال المستقبل، والاعتماد المتبادل بين القارات والأقاليم والدول، وبين المشاكل الكبرى التي تعاني منها الإنسانية والبيئة.

2 – الاعتماد المتبادل بين دول الشمال ودول الجنوب.

3 – ضرورة التركيز على حماية البيئة والحيلولة دون تدهورها.

4 – ضرورة توزيع موارد الأرض بشكل عادل بين مختلف المجتمعات، مع أخذ مصالح الأجيال المستقبلية في الاعتبار.

ومن جهة أخرى، يدعو المشاركون إلى تنسيق المواقف العربية والإفريقية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي حول البيئة المقرر عقده من 23 إلى 28 نوفمبر – تشرين الثاني 1992 في برازيليا بالبرازيل.

وبالنسبة للمشكلة القائمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية:

يحيي المؤتمر الموقف الحضاري الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية في معالجتها لقضية الطائرتين وفقاً للقانون الدولي، ووصولاً لتوضيح الحقائق حول العمليتين الاعتدائيتين اللتين استهدفتا أرواحاً بريئة. كما يحيي المؤتمر تجاوب الجماهيرية ورغبتها في التحقيق العادل والمحاكمة العادلة من طرف محكمة دولية محايدة نزيهة، ويطالب الدول الغربية بالتجاوب مع هذه المقترحات والعمل على حل الخلاف بالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة تفادياً لكل تصعيد جديد في ظل الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الاختيارات السياسية والاجتماعية لكل دولة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بقراري قمتي منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية اللتين عقدتا في داكار، حول هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالصومال:

فإن المشاركين في المؤتمر يشعرون بالوضع غير الإنساني الذي يعيش فيه الأطفال الصوماليون، ويحيون الجهود التي تبذلها المفوضية السامية للاجئين ومنظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين وأطباء بلا حدود وباقي المنظمات غير الحكومية.

كما يوجهون الشكر إلى الدول المجاورة للصومال لمساعدتها الدائمة بالرغم من ضعف إمكانياتها المادية.

وعلى صعيد آخر فإن المؤتمر يوصي:

- بإرسال أطباء عرباً وأفارقة للتخفيف من آلام هؤلاء الأطفال.
- وبتسمية وفد برلماني عربي – أفريقي لتقويم الوضع في الصومال.

توصيات عامة
لتعزيز التعاون العربي – الأفريقي

1 – تعميق الحوار بين البرلمانيين العرب والأفارقة لما فيه مصلحة شعوب بلدان أفريقيا والوطن العربي.

2 – عقد اللقاءات الدورية بالتناوب في البلدان الأفريقية والعربية.

3 – عقد المزيد من اللقاءات الثنائية بين البرلمانيين العرب والأفارقة على كافة الأصعدة وفي كل المجالات.

4 – التنسيق والتشاور في كل الاجتماعات الإقليمية والدولية بين البرلمانيين العرب والأفارقة دعماً للمصالح المشتركة للطرفين.

5 – إقامة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتعريف بحضارة هذه البلدان الأفريقية والعربية لتعميق صلات الشعوب ببعضها البعض ومعرفة تاريخ هذه البلدان ونضالها عبر المراحل المتعددة تطبيقاً لقرارات الجامعة العربية بهذا الخصوص.

6 – التنبيه الدائم والمستمر بكل الوسائل المتوفرة لدى هذه البرلمانات الأفريقية والعربية إلى أساليب النهب الاستعماري والإمبريالي ومواجهة عوامل القهر والاضطهاد التي فرضت على الشعوب الإفريقية والعربية.

7 – ضرورة العمل المشترك على زيادة التبادل التجاري بين الدول الإفريقية والعربية والسعي الحثيث لتحقيق السوق الاقتصادية المشتركة والاستفادة القصوى من الخبرات الموجودة لدى هذه البلدان في كافة المجالات وخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.

8 – العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة في البلدان الأفريقية والعربية بكل الطرق والوسائل التي تسهم في الوصول إلى هذا الهدف.

9 – اتخاذ المواقف الموحدة حيال المشكلات المزمنة اقتصادياً، والتي اتسمت بها الأنظمة في البلدان الأفريقية والعربية، في المحافل الدولية، وخاصة ما اتصل منها بالمديونية وإعادة جدولتها.

10 – العمل على إقامة جمعيات صداقة برلمانية دائمة في إطار البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية من أجل المزيد من تعميق الحوار والسعي الجاد والمخلص لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى كافة الأصعدة.

وبالنسبة لموعد ومكان عقد المؤتمر السادس للحوار البرلماني الأفريقي – العربي:

كلفت الأمانتان العامتان للاتحاد البرلماني العربي ولاتحاد البرلمانات الأفريقية بإجراء المشاورات اللازمة من أجل تنظيم هذا المؤتمر، وذلك وفقاً لنص المادة 5 من اللائحة الداخلية.

وفي ختام أعمالهم وجّه المشاركون في المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي – الأفريقي برقية لفخامة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، يعبّرون فيها عن شكرهم وتقديرهم للدور البارز الذي تلعبه سوريا في مجال التعاون العربي – الإفريقي كما عبّروا لمجلس الشعب السوري ولرئيسه الأستاذ عبد القادر قدورة، عن شكرهم على حسن الاستقبال والضيافة التي استقبلوا بها في دمشق.

كذلك أعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ للجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانتان العامتان لكل من اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي في الإعداد الجيد لمختلف وثائق المؤتمر الأمر الذي سهل مداولات أعضاء المؤتمر ومناقشاتهم.

كما يعبّرون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلها الجهاز الإداري لمجلس الشعب السوري والمترجمون والتراجمة الذين ساهموا جميعاً في هذا المؤتمر.

دمشق في 8 محرم 1413

الموافق في 8 يوليو – تموز 1992

هذا وقد وجه المشاركون عند اختتام أعمال المؤتمر برقية تحية وتقدير إلى سيادة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية. وفيما يلي نص هذه البرقية:

صاحب الفخامة الرئيس حافظ الأسد،

رئيس الجمهورية العربية السورية

دمشق

الوفود البرلمانية الأفريقية والعربية المشاركة في المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي – الإفريقي المنعقد في دمشق يومي 7 و8 تموز – يوليو 1992، يعربون لسيادتكم عن بالغ الشكر والامتنان للرعاية الكريمة وكرم الضيافة اللتين قوبل بهما أعضاء الوفود البرلمانية الأفريقية والعربية أثناء إقامتهم في دمشق من جانب الشعب ومجلسه والسلطات الحكومية في الجمهورية العربية السورية.

إن احتضان دمشق لمؤتمر الحوار البرلماني العربي – الإفريقي يؤكد المبادئ التي تنتهجها الجمهورية العربية السورية في ظل قيادتكم الرشيدة، والقائمة على تأكيد السيادة الوطنية لجميع الدول، ورفض العدوان، وعدم التفريط بالحقوق الوطنية، وتعزيز التعاون بين جميع الشعوب من أجل سلام وأمن دوليين يقومان على العدل ومبادئ الشرعية الدولية. كما أنهم يحيون المواقف المبدئية الثابتة للجمهورية العربية السورية في دعم الكفاح التحرري الوطني لشعوب القارة الأفريقية، ويعبّرون عن إعجابهم وسعادتهم بالمنجزات الكبيرة التي حققتها سورية، أبان الحركة التصحيحية المباركة، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن البرلمانيين الأفارقة والعرب المشاركين في مؤتمر دمشق للحوار البرلماني العربي – الأفريقي يؤكدون لسيادتكم عزمهم على تجسيد مبادئ هذا الحوار وأهدافه في أنشطة ملموسة من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمراته، لاسيما مؤتمر دمشق الأخير. كما أنهم يعربون من قناعتهم بأن تطوير هذا الحوار من شأنه أن يسهم في تعزيز العلاقات التاريخية والمتعددة الجوانب التي تربط بين البلدان الأفريقية والعربية، والتي أصبح تطويرها وتعزيزها ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات التي يشهدها الوضع الدولي الراهن من جهة، والتحديات الكبيرة التي تواجه بلدان العالم الثالث بأسره، من جهة أخرى.

نتمنى لسيادتكم موفور الصحة والسعادة، وللجمهورية العربية السورية استمرار التقدم والازدهار.

دمشق في 1992/7/9

الوفود البرلمانية الإفريقية والعربية

المشاركة في المؤتمر الخامس للحوار

البرلماني العربي – الإفريقي